مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Rewaq Baghdad center for public Policy

الكرد في دائرة الاحتجاجات الشعبية... مواقف متعدّدة ورؤى متقاطعة

سامان نوح

لم تكترث القيادات الكردية صانعة القرار في إقليم كردستان باحتجاجات تشرين الشعبية طوال الأيام الأولى، ولم تتبنَ مواقف واضحة بشأنها، واكتفت بمجموعة تعليقات من مسؤولين في الخط الثاني كانت تكرارا للرأي الذي ظلّتْ تعلنُهُ القوى السياسية بمختلف توجّهاتها المتمثّل بحق المواطن في الاحتجاج السلمي وشرعية المطالب المرفوعة والمتعلّقة بإنهاء الفساد و"محاصصة المغانم".

بقيت القوى الكردية الرئيسة تنظر إلى احتجاجات تشرين، كحركة عابرة غير مؤثرة ولا تعنيها، وهي رؤية توافق عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني كما الاتحاد الوطني، وهما الحزبان الحاكمان في الإقليم والمسيطران على القرار الكردي في بغداد، اللذان يطلقان في أحيان مواقف موحّدة وفي أحيان أخرى مواقف متقاطعة وفق مصالحهما الحزبية من الأحداث والتطورات المختلفة وفي ظل ثنائية السلطة والإدارة في السليمانية وأربيل المترسّخة كواقع منذ 1994.

موقف التجاهل من قبل الحزبين الكبيرين للملايين التي خرجت مطالبة بالتغيير في بغداد وجنوب البلاد، الذي انعكس على ضعف تغطيات الإعلام الكردي للاحتجاجات كفعل وتداعيات، جاء لسببين:

- الأوّل: يتعلّق بقراءتها المستنسخة من تجارب السنوات الماضية، حين كانت الاحتجاجات تنتهي خلال أيام في ظل كونها "مصنوعة ومدفوعة" من قبل قوى سياسية لأهداف محدّدة، أو لعجز منظميها على إبقائها حيّة وبزخم كبير بما يتطلبه ذلك من تضحيات وتمويل ودعم شعبي نابع من إيمان بقدرتها على النجاح.

- الثاني: يتعلّق باعتبار الاحتجاجات حراكا يرتبط بالشارع الشيعي، وبكونها مشكلة شيعية داخلية تتعلّق بالصراع داخل البيت الشيعي، وسيتم تجاوزها مع قيام الطرف المشارك والداعم لها بالحصول على الامتيازات التي يريدها أو جزء منها كما حصل في تظاهرات سابقة.

مع تلك الرؤية، ظل تعاطي الإعلام الكردي خجولا مع الاحتجاجات، حتى مع توالي سقوط الضحايا وتصاعد العنف ومعه شدّة التظاهرات وسعتها وتحولها إلى اعتصامات، في

ظل حقيقة أنّ الإعلام السائد في الإقليم هو إعلام حزبي يخضع في جلّه للحزبين الكبيرين، ومع عدم وجود إعلام حكومي وضعف إعلام الأحزاب المنافسة، فلم تظهر إلا أصوات كردية قليلة من النخب المثقّفة تدافع عن الاحتجاجات وتؤيد مطالبها الإصلاحية المرفوعة وتنتقد بشدّة جرائم استهداف وقتل المتظاهرين.

الموجة الثانية

في الموجة الثانية من الاحتجاجات، ومع رفع المتظاهرين لسقف مطالبهم إلى حدّ المطالبة برحيل الطبقة السياسية "الفاسدة والفاشلة" وتشكيل حكومة جديدة يقودها مستقلون وإجراء انتخابات مبكّرة، ونجاحهم في توسيع ساحات التظاهر والاعتصام لتشمل معظم مدن وسط وجنوب البلاد، ومع تصاعد الدعم الشعبي لهم في ظل انخراط الطلاب والخريجين والموظفين فيها، بدأ الشارع الكردي ينظر إلى الاحتجاجات بجدية وبرؤية مختلفة "فهي قد تصنع التغيير المأمول" وصار يتعاطف معها وينقل صور المتظاهرين وفيديوهاتهم.

ذلك التطور، دفع القيادات الكردية إلى إثارة تساؤلات بشأن طبيعة الاحتجاجات الحاصلة وتداعياتها المحتملة ومسارات تطورها المتوقعة وأهدافها المعلنة والخفية.

وناقش مسؤولون كما صحفيون وكُتَّاب كرد، موضوعة هل إن الاحتجاجات ستضعف قوة الحكومة الاتحادية، تلك القوّة التي تصاعدت في السنوات الأخيرة على حساب قوّة حكومة الإقليم؟ وهل ذلك سيكون مفيدا لإقليم كردستان مثلا في مجال توجُّه الحكومة الاتحادية للتّخلي عن كركوك والمناطق المتنازع عليها وسحب أجهزتها العسكرية والأمنية منها.

نقاشات ورؤى مختلفة

وناقشت النخب السياسية جزئية: هل إن الفوضى والتفكك إلى حد انهيار الحكومة وتهديد وجود الدولة مفيد للمصالح الكردية باتجاه مثلا تحقيق حلم الاستقلال أو إقامة صيغة علاقة جديدة مع بغداد تقترب من الكونفدرالية، أم إن تجربة فشل استفتاء تقرير المصير في 2017 ونتائجه السلبية التي أدّت إلى إضعاف الكرد، يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار

وتكون درسا يفرض دعم الشركاء الشيعة في محنتهم والعمل معهم على إبقاء النظام الحالي للحكم وإدارة البلاد.

كان تلك النقاشات موازية لكتابات وتعليقات العديد من الصحفيين الكرد المؤيدة لذلك الحراك على أساس كونه أوَّل حراك جماهيري سلمي مدني غير مسيّس، رافض للفساد ومحاصصة الأحزاب ويريد بناء دولة ديمقراطية مدنية تضمن المساواة والعدالة وتحفظ حقوق الجميع.

بعض الكُتَّاب الكرد المستقلين عدّوا الحراك فرصة لتغيير واقع الإقليم "المحصّن من أي اختراقات لنظامه الحزبي" الذي خلق بدوره حلقات كبرى من الفساد و"محاصصة المغانم" لقوّتين تملكان المال والسلاح، وتستحوذان على كلّ مفاصل سلطات الإقليم التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية، وتتحكّمان بلا مراقبة وبلا حساب بمؤسّسات الأمن والتعليم والصحّة وقطاعات الاقتصاد والتجارة والنفط والاستثمار. وهي رؤية تلقتْ تأييداً من القوى السياسية الصغيرة في الإقليم كحركة التغيير وحركة الجيل الجديد.

بينما نظر المسؤولون والصحفيون القريبون من الحزبين، وبشكل خاص الحزب الديمقراطي بكثير من القلق والشكّ للمحتجين، وتساءلوا عن الأهداف "القريبة والبعيدة والخفية" للاحتجاجات، وعن خطورة مطلب تعديل الدستور وتحويل نظام الحكم من برلماني توافقي إلى رئاسي، وأعلنوا مواقف رافضة لتغيير الطبقة السياسية ولمطلب تشكيل حكومة مستقلين تكنوقراط.

رفض التغيير الشامل

ودفع المسؤولون الحزبيون الكرد بحجج عديدة لرفض أي تغيير كامل في الحكومة وإدارة الدولة، بينها أنّ القوى الحالية تملك الشرعية الانتخابية في الحكم، وأنّ الأحزاب الشيعية هي من فشلت في إدارة الدولة وهي من عليها تحمُّل المسؤولية وليس الأحزاب الكردية وتلك الممثلة للعرب السنة.

وركّز الإعلام الكردي الحزبي في الكثير من برامجه الحوارية التي كانت تتبع تغطياته الخبرية للاحتجاجات، على إبراز "الدوافع الخفية" لتغيير رئيس الحكومة عادل عبد المهدي "تحت يافطة إنهاء المحاصصة"، مع تأكيدها المستمر أنَّه لا يتحمّل مسؤولية الفشل والفساد

المتراكم منذ سنوات، وأبدى قلقه من مطالب تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي وعدّ ذلك بمثابة انقلاب سياسي.

غياب أسئلة جوهرية

وسط تلك المواقف الكردية والرؤى المتقاطعة بشأن الاحتجاجات وطبيعة التعاطي معها، لم تطرح القوى الكردية على نفسها أسئلة جوهرية: ماذا لو نجحت الاحتجاجات في فرض مطالبها؟.... كيف سيتعامل قادتها مع أحزاب وقفت إلى جانب قوى شيعية قتلتْ مئات المحتجين وجرحت الآلاف لمجرد ضمان مصالحها الحزبية؟...ألن تعدّها حينها شريكة في الجريمة وإنْ كان بتأييد سياسي أو ضمني؟

حثّ صحفيون وكُتّاب في الإقليم الأحزاب الكردية على النظر في تلك الأسئلة بجدية، بل إعلان مواقف مؤيدة للمحتجين في إطار إعادة بناء الدولة وفق أسس تضمن مصالح الجميع وتؤسِّس لشراكة حقيقية في دولة مدنية.

لا مواقف موحدة

الحراك الشعبي كشف مجدَّداً انقسام القوى الكردية كما الشيعية والسنية، مدفوعة بمصالحها الحزبية، فبينما كان موقف الديمقراطي الكردستاني الذي يستحوذ على حصّة الأسد من المناصب الكردية في بغداد ينتقد الكثير من مطالب المحتجين، لا سيما المتعلّقة بتغيير الحكومة واستبدالها بحكومة تكنوقراط وإنهاء نظام محاصصة الأحزاب، كان الاتحاد الوطني، الذي يسيطر بدوره على مناصب عديدة في بغداد بما فيها منصب رئيس الجمهورية، يبدي مواقف أقلّ تشدُّداً، فلم يطلق قادته تصريحات بالضدّ من الاحتجاجات أو باتجاه التشكيك بها.

في ذات الوقت أبدى الحزبان معا حرصا على إبقاء علاقاتهما قوّية بالأطراف الممسكة بالسلطة في بغداد، سواء مدفوعين بمصالحهما الحزبية أو لمراعاة المطالب الإيرانية التي تريد إبقاء الموالين لها في الحكومة العراقية.

بينما ظهر أنّ مواقف القوى الأخرى كحركة التغيير والجيل الجديد والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية، داعمة للاحتجاجات وللجزء الأكبر من مطالب المتظاهرين، وأعلن العديد من نواب تلك القوى استعدادهم للتصويت على أي حكومة كفاءات تضمّ وزراء كرد يعرفون بمهنيتهم ونزاهتهم حتى لو لم يكونوا حزبيين وحتى لو وقف الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ضد تمريرهم.

وأبرز العديد من الكُتَّاب المستقلين أو القريبين من الأحزاب الكردية الصغيرة السؤال التالي: متى كان مشروع إصلاح بنية الدولة الغارقة في الفساد وسوء الإدارة والفشل البنيوي بسبب المحاصصة وغياب المحاسبة ووجود السلاح بيد الأحزاب مسألة تثير القلق؟.... وذهبوا إلى أبعد من ذلك بتحميل القوى الكردية جزءاً من مسؤولية الفشل كونهم كانوا ولسنوات شركاء في الحكم وفي تحالفات إبقاء النظام السياسي القائم.

تشكيل الحكومة

في خضم اختلاف الرؤى والمواقف والجدل بشأن الموقف الكردي من تشكيل حكومة كفاءات بعيدة عن الأحزاب وإصرار الحزبين الكبيرين على الفوز بحصّة الكرد من الوزارات والتركيز على ذلك المطلب كشرط لمشاركتهم في الحكومة الجديدة، طرح كُتَّاب ومحلّلون كرد أسئلة جوهرية أخرى كشفت عن سياسة "المصالح الحزبية" المستحكمة بالقوى الكردية النافذة على الساحة العراقية كما غيرها من القوى:

- لماذا لا يركّز الحزبان الكرديان على البرنامج الحكومي ووضع بنود فيه تركّز على مدنية الدولة وتحسين أداء الحكومة ومحاربة الفساد وإنهاء الميلشيات؟
- لماذا لم يتحرّك الحزبان أثناء المباحثات لفرض مطالب تتعلّق بحسم أوضاع المناطق المتنازع عليها وضمان إجراء تعديلات في النظام السياسي تعزّز وجود الإقليم وشراكة الكرد في القرار مثل تشكيل المجلس الاتحادي وتمرير قانون النفط والغاز، بدل تركيز الصراع على الفوز بمناصب محدَّدة؟